

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 4 نوفمبر 2013.

سمي السيد طارق مرابط متصرفا ممثلا لوزارة التجهيز والبيئة بمجلس إدارة الوكالة الفنية للنقل البري، وذلك خلفا للسيد سمير الكعبي.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 4 نوفمبر 2013.

سمي السيد يونس المصمودي متصرفا ممثلا لوزارة المالية بمجلس إدارة ديوان البحرية التجارية والموانئ، وذلك خلفا للسيدة نور الهدى بالعاية.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 4 نوفمبر 2013.

سمي السيد كمال ميلاد متصرفا ممثلا لوزارة النقل بمجلس إدارة شركة الخطوط التونسية، وذلك خلفا للسيد مجدي الرايس.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 4 نوفمبر 2013.

سمي السيد علي الهنشبر متصرفا ممثلا لوزارة النقل بمجلس إدارة ديوان الطيران المدني والمطارات، وذلك خلفا للسيد كرم منصور.

بمقتضى قرار من وزير الثقافة مؤرخ في 4 نوفمبر 2013.

سمي أعضاء بمجلس المؤسسة للمركز الوطني للترجمة السيدات والسادة الآتي ذكرهم :

* الممثلون عن الوزارات :

- رئاسة الحكومة : علالة التوكابري،

- وزارة الثقافة : فتحي كوشاد،

- وزارة المالية : شاذلية الجويني،

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : المنصف الجزار،

- وزارة التنمية والتعاون الدولي : هاجر عقل،

- المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين : محمد السالمي.

* الشخصيات العلمية :

- مبروك المناعي،

- المولدي لحمر،

- فاروق العمراني.

بمقتضى أمر عدد 4505 لسنة 2013 مؤرخ في 6 نوفمبر 2013.

سمي السيدان :

- أحمد ضاوي،

- خالد قنوني.

مهندسان أولان بوكالة التنقيب عن المياه في رتبة مهندس رئيس بالسلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية.

بمقتضى قرار من وزير التجهيز والبيئة مؤرخ في 4 نوفمبر 2013.

سمي السيد محفوظ العويشري متصرفا ممثلا لرئاسة الحكومة لدى مجلس إدارة شركة تونس الطرقات السيارة وذلك خلفا للسيد الطاهر بلسود.

بمقتضى قرار من وزير التجهيز والبيئة مؤرخ في 4 نوفمبر 2013.

سمي السيد صالح حسيني متصرفا ممثلا لوزارة التجهيز والبيئة (عن قطاع البيئة) بمجلس إدارة الديوان الوطني للتطهير وذلك خلفا للسيد صابر العبيدي.

بمقتضى قرار من وزير التجهيز والبيئة مؤرخ في 4 نوفمبر 2013.

عين السيد علي السعداني عضوا ممثلا لوزارة الداخلية بمجلس مؤسسة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وذلك خلفا للسيد صابر الهوشاتي.

أمر عدد 4506 لسنة 2013 مؤرخ في 6 نوفمبر 2013 يتعلق بإحداث الوكالة الفنية للاتصالات وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها.

إن رئيس الحكومة،

باقترح من وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال،

بعد الاطلاع على القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،